المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/03/2012

لجنة مراقبة التعذيب تهيمن على اجتماع السفير السويسري المكلف بحقوق الانسان بمنظمات حقوقية

كشفت مصادر مطلعة ل''كود'' أن السفير السويسري المكلف بحقوق الإنسان في الخارجية السويسرية اجتمع مساء أمس بالرباط مع قادة المنظمات الحقوقية وفي مقدمتهم محمد النشناش رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ومحمد الزهاري رئيس العصبة المغربية لحقوق الإنسان وخديجة الرويسي والمانوزي فضلا عن قادة في الحركة الأمازيغية وأضافت نفس المصادر ان اللقاء الذي كان مخصصا لتقديم صورة عن أوضاع حقوق الانسان بالمغرب تطرق كذلك لقضية لجنة مراقبة التعذيب التي أصبح المغرب مطالبا بإحداثها بعد توقيعه على المحلق البروتوكول الدولي الخاص بمناهضة التعذيب، وهي اللجنة التي سيكون من مهامها زيارة مراكز الاحتجاز والسجون ومقرات الديستي. وبحسب ذات المصادر فلا زال هناك تباين في المواقف حول مدى استقلالية هذه اللجنة ففي حين يدفع المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتشكيلها والإشراف عليها تدعو بعض المنظمات الحقوقية إلى ضرورة ابتعادها عن مجلس اليزمي لضمان استقلاليتها.

برلمانيون صحراويون يطالبون بإعادة محاكمة معتقلي «اكديم إيزيك»

الرباط
محمد الرسمي

2013/3

انضم مجموعة من البرلمانيين الصحراويين إلى المطالبين بإعادة محاكمة النشطاء الصحراويين المتورطين في أحداث مخيم «اكديم إيزيك» السنة الماضية، معتبرين أن المحكمة العسكرية لم تكن الجهة المناسبة للبت في قضية هؤلاء بحكم أنهم مدنيون، ولكون نظام المحكمة لا يتلاءم مع التزامات المغرب الدولية في مجال حقوق الإنسان.

واعتبرت الرسالة، التي وقعها 13 برلمانية وبرلمانيا ينتمون إلى الأقاليم الصحراوية وتوصلت «المساء» بنسخة منها، أن عدم تقديم أي أدلة مادية ثبوتية قطعية الدلالة، والاقتصار على محاضر الضابطة القضائية المنجزة أثناء التحقيق في توجيه تهم خطيرة للمدعى عليهم، لا يبرر بشكل مطلق الأحكام القاسية التي صدرت عن المحكمة، خصوصا مع استبعادها شهود النفي من مسار المحاكمة.

وأكد الموقعون على الرسالة أنهم حريصون على إحقاق العدالة أمام محكمة مدنية، «من خلال التحقيق الكامل في ملابسات وظروف تدبير الشأن العام التي أدت إلى تكوين مخيم «اكديم إيزيك»، وما تولد عن ذلك من مآس وصلت حد القتل الذي نستنكره ونرفضه، مهما كانت بواعثه وأسبابه، وعليه فإننا نطالب بفتح تحقيق جدي ونزيه للوقوف على الجهات الحقيقية التي أدت إلى هذه المحصلة المأساوية، والتي دفع ولا يزال يدفع ثمنها الجميع».

كما استنكرت الرسالة الطريقة التي تناولت بها بعض وسائل الإعلام المحاكمة التي حوكم فيها النشطاء الصحراويون، وبعدها عن التجرد والمهنية والموضوعية، «بل ونهجها لأسلوب تحريضي مقيت ضد المدعى عليهم، وإثارة النعرات العصبية والعنصرية، وإشاعة التفرقة بين فئات ومكونات الأمة، وحتى وسائل الإعلام الرسمية لم تكن منصفة في تغطيتها، باستبعادها بشكل تام لوجهات نظر عائلات المدعى عليهم، وبذلك تكون قد أخلت بمبدأ المساواة المفترض بين جميع المواطنين».

وتعليقا على الرسالة، قال خيا سيدي إبراهيم، أحد الموقعين عليها والبرلماني عن حزب الحركة الشعبية، إن الرسالة جاءت في تناغم مع بيان الديوان الملكي وتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واللذين أكدا على ضرورة محاكمة المدنيين في أوقات السلم أمام محاكم مدنية وليست عسكرية، «لكن التأخر في إصدار البيان كان نتيجة الدراسة التي أخضعناه لها حتى نتمكن من تحقيق الإجماع عليه».

وأضاف سيدي إبراهيم، في تصريح لـ«المساء»، أن البرلمانيين الذين وقعوا على الرسالة يهدفون إلى الطي النهائي للملف، «ولم نوجه انتقاداتنا للإعلام إلا لأننا كنا نعتقد بأن ما قام به الإعلام العمومي وغيره، قد ساهم في بث التفرقة وإيقاظ النعرات القبلية والعرقية بين مواطني البلد الواحد، في حين كان يجب السعي إلى لم الشمل من أجل عدم تكرار مثل هذا الحادث».

ونفى سيدي إبراهيم أن يكون توقيت إصدار الرسالة له أي علاقة بالزيارة المرتقبة للمبعوث الأممي كريستوفر روس إلى الأقاليم الجنوبية للمملكة، مؤكدا أن تلك الزيارة كانت مبرمجة منذ وقت طويل، «ونحن نناقش رسالتنا منذ بدء أطوار المحاكمة، ولا علاقة للموضوعين ببعضهما البعض، ونحن أحرص على عدم تدخل أي جهات خارجية في قضايانا الوطنية».

برلمانيو الصحراء يدخلون بقوة على خط قضية «اكديم إزيك» ويدعون إلى إعادة المحاكمة

15 نونبر

■ الرباط- يونس مسكين ■

في تطوّر لافت ومنعطف غير مسبوق في الملفات المرتبطة بقضية الصحراء، أصدر 13 برلمانيا متحدرا من الأقاليم الجنوبية للمغرب، بيانا مشتركا يدافع عن المدانين الـ25 في ما يعرف بأحداث مخيم اكديم إيزيك، والذين أصدرت في حقهم المحكمة العسكرية الدائمة بالرباط، أحكاما تصل إلى السجن المؤبد. بيان البرلمانيين الـ13 وجّه انتقادات لاذعة لكل من الإعلام الرسمي وقيادة حزب التقدم والاشتراكية التي شاركت أثناء سير المحاكمة في وقفة احتجاجية لعائلات ضحايا تلك الأحداث، رغم أن من بين الموقعين على البيان البرلمانية كجمولة بنت ابي، المنتمية إلى حزب «الكتاب». واستغرب البرلمانيون 13 بشدة «لما قامت به بعض الشخصيات العامة من خلال وقوفها إلى جانب طرف في الدعوى ضد طرف آخر، أمام مقر المحكمة العسكرية، خلال نظرها في القضية، مما قد يفسر على أنه توجيه وتأثير على المحكمة».

مصدر قيادي من حزب التقدم والاشتراكية، قال إن قياديي الحزب نزلوا للتعبير عن مساندتهم أسر الضحايا على غرار ما فعلته شخصيات أخرى، «دون أن يمنع ذلك من توضيح موقف الحزب كما جاء على لسان الأمين العام محمد نبيل بنعبد الله، في الكلمة التي ألقاها أمام المحكمة العسكرية». كلمة قال فيها بنعبد الله أمام مدخل المحكمة العسكرية، إنها تأتي للتعبير عن التضامن الكامل مع كل من فقد عزيزا أو قريبا، معربا عن رفض الحزب أن تكون أي أحداث، كيفما كان نوعها، مطية لاقتراف أفعال إجرامية. وبعد اعترافه بعدالة المطالب الاجتماعية التي عبّرت عنها الساكنة، قال بنعبد الله إن الحزب لا يمكن أن يقبل باستغلال قضايا ذات طابع اجتماعي للقيام بأعمال إجرامية.

بيان البرلمانيين المتحدرين من قبائل الصحراء اعتبر أن المحكمة العسكرية «لم تكن الجهة المناسبة للبت في قضية معتقلي أحداث اكديم إزيك، بأعتبارهم أشخاصا مدنيين، ولكون نظام هذه المحكمة لا يتلاءم إطلاقا مع التزامات بلادنا الدولية، خصوصا ما ورد في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في مادته الرابعة عشر، والتي تجعل الناس جميعا سواسية أمام القضاء». واستند البرلمانيون الموقعون على البيان، إلى البلاغ الذي أصدره الديوان الملكي مؤخرا، وحمل إشادة الملك محمد السادس بالتقارير الأخيرة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، «سيما ما تعلق منها بكون المجلس يقترح بشكل خاص ألا تتم متابعة المدنيين أمام المحكمة العسكرية، وأن تتم إعادة تحديد اختصاص هذه المحكمة حتى لا تكون المحكمة العسكرية مختصة في وقت السلم إلا بالنظر في الجرائم المتعلقة بالانضباط العسكري».

الإعلام نال نصيبا كبيرا من النقد في بيان البرلمانيين الـ13، حيث تحدثوا عن أسلوب «تحريضي مقيت ضد المدعى عليهم، وإثارة النعرات العصبية والعنصرية، وإشاعة التفرقة بين فئات ومكونات الأمة». وخصّ البيان بالذكر وسائل الإعلام الرسمية، والتي قال إنها لم تكن منصفة في تغطيتها لأطوار المحاكمة، «باستبعادها الإشارة وبشكل تام لوجهات نظر عائلات المدعى عليهم، وبذلك تكون قد أخلت بمبدإ المساواة المفترض بين جميع المواطنين». وبعد تأكيدهم تضامنهم مع عائلات الضحايا من عسكريين ومدنيين، وتمسّكهم بمبدإ عدم الإفلات من العقاب، اعتبر البرلمانيون الـ13 عدم تقديم أية أدلة مادية ثبوتية قطعية الدلالة، والاقتصار على محاضر الضابطة القضائية المنجزة أثناء التحقيق في توجيه تهم خطيرة إلى المدعى عليهم، «لا يبرر بشكل مطلق الأحكام القاسية التي صدرت عن المحكمة، خصوصا مع استبعادها لشهود النفي». ودعا البرلمانيون الموقعون على البيان في المقابل، بإحقاق العدالة أمام محكمة مدنية «من خلال التحقيق الكامل في ملابسات وظروف تدبير الشأن العام التي أدت إلى إنشاء مخيم اكديم إزيك، وما تولد عن ذلك من مآسي وصلت حد القتل الذي نستنكره ونرفضه».

انعقاد المناظرة الوطنية الثانية حول نتائج تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ماي القادم

فنن العفاني

أعلنت هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتي تضم كلا من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، عن تنظيم أربع ندوات جهوية بكل من مدن الحسيمة والعيون وورزازات وخنيفرة، وذلك قبل عقد المناظرة الوطنية الثانية حول نتائج تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حدد لها تاريخ 17 و18 و19 من شهر ماي القادم.

واستعرض أعضاء هيئة متابعة التوصيات، خلال لقاء تفاعلي مع الحركة الحقوقية ووسائل الإعلام، السياق الذي تنعقد فيه هذه المناظرة ومرتكزاتها والمقاربة والإطار المرجعي والمنهجية التي سيتم اعتمادها علاوة على المواضيع التي ستتم مناقشتها والتي تهم أساسا «الحقيقة وجبر الضرر والإصلاحات المؤسساتية وعدم التكرار».

وأوضحوا أن مرتكزات المناظرة الثانية تتمثل في أرضية وتوصيات المناظرة الأولى والتقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة والتوصيات الواردة فيه والتقرير الرئيسي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الخاص بمتابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة علاوة على مجريات التسوية التي تمت في مجالات الحقيقة وجبر الضرر الفردي والمناطقي.

وبخصوص المقاربة المنتهجة في التحضير لأشغال المناظرة الثانية أكدت هيئة المتابعة أنه تم اعتماد التوافق بين مكوناتها في كل عناصر ومراحل التحضير للمناظرة وكذا التشاور مع كافة مكونات المناظرة الأولى والأطراف التي ستشارك في المناظرة الثانية.

وفي ما يتعلق بمواضيع المناظرة الثانية، أكد المشاركون أنها ستهم على الخصوص الحقيقة القضائية، وجبر الضرر الفردي والمناطقي والإدماج الاجتماعي وحفظ الذاكرة والأرشيف وإعمال الحقوق والحريات الواردة في الدستور، وملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع المقتضيات الدستورية ومع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ووضع إستراتيجية وطنية للحد من الإفلات من العقاب، والحكامة الأمنية، والتربية على حقوق الإنسان، ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المناظرة الثانية.

تتمة ص2

انعقاد المناظرة الوطنية الثانية حول نتائج تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ماي القادم

2/1686

وفي رده على سؤال لبيان اليوم حول ما يمكن اعتباره تأخرا في الإعلان عن تنظيم المناظرة الوطنية الثانية والذي امتد التحضير لها على مدى حوالي الثلاث سنوات، ذكر مسعود بوعيش عضو المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، بالصيرورة التاريخية للمناظرة الوطنية الأولى والتي كان قد حضرها آنذاك طيف من الحقوقيين ومن ضمنهم الراحل إدريس بنزكري الذي ترأس لاحقا هيئة الإنصاف والمصالحة، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والراحل عبد الله الوزاني، ومحمد الصبار الأمين العام الحالي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان فضلا عن فاعلين سياسيين ونقابيين.

وأضاف قائلا «ليس في الأمر تأخير بل مخاض بالنظر للتباين في التقدير لدى مكونات هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، علما أن لديها في ذات الوقت التزام أخلاقي لتنظيم المناظرة الوطنية الثانية».

وأوضح بهذا الخصوص أن الهيئة «واعية بالثقل العسير الذي على عاتقها، ولذلك تبنت في كل مراحل التحضير لأشغال المناظرة مقاربة التوافق بين مكونات هيئة المتابعة والتشاور مع كافة مكونات المناظرة الأولى والأطراف التي ستشارك في المناظرة الثانية»، مشيرا إلى أن الهيئة عقدت هذا اللقاء التفاعلي من أجل «إشراك مختلف الهيئات الحقوقية سواء الوطنية أو المحلية التي تشتغل في مجال جغرافي محدد كمنتدى حقوق الإنسان بشمال المغرب مثلا، خاصة وأن شبكة الحركة الحقوقية توسعت وعرفت تأسيس عدد من الجمعيات الجديدة، هذا فضلا عن إشراك الإعلام بصفته طرفا أساسيا من أجل وضع الصيغة النهائية للمناظرة».

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

الحكومة لم تحسم بعد في النموذج الذي يجب تبنيه مغربيا والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يحسم اختياره

لم تفصح بسيمة حقاوي، وزيرة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية، عن رأيها بخصوص نموذج الهيئة الوطنية المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز التي نص عليها الدستور الجديد، والذي يمكن أن تتبناه الوزارة، مكتفية بالإشارة إلى أن وزارتها أعدت أرضية ستتم ترجمتها إلى مشروع قانون سيكون جاهزا سنة 2013.

وأوضحت الوزيرة، خلال الندوة الصحفية التي نظمتها، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان كباقي المؤسسات، والأحزاب السياسية وقطاعاتها النسائية ومجموعة من الجمعيات أطلقت نقاشا حول الموضوع، قائلة «إن هذه الحركية أمر مفيد لنا كقطاع، علما أنه لم يكن من الممكن أن نكون أول من يبدأ هذا النقاش لأن ذلك من شأنه أن يسد الطريق أمام الهيئات الأخرى لإبداء رأيها بخصوص هذا الموضوع».

واعتبرت المسؤولة الحكومية رأي المجلس فضلا عن مبادرات الأحزاب السياسية وقطاعاتها النسائية وجمعيات المجتمع المدني تشكل تراكما مهما في الموضوع، مضيفة على أن الحركية التي يشهدها المجتمع والنقاش الذي يتم تنظيمه من طرف كل تلك المكونات، يعد بمثابة تكامل بين ما يتم إبداؤه بخصوص الموضوع من أفكار.

وأعلنت خلال هذه الندوة الصحافي المنظمة بمناسبة اليوم الوطني للمرأة الذي يصادف العاشر من شهر أكتوبر من كل سنة احتفاء بالإعلان الملكي عن مدونة الأسرة التي أقرت المساواة بين النساء والرجال في المسؤولية داخل الأسرة، أن الوزارة ستعمل على جمع كل ما تمخض عن تلك الحركية من أعمال ودراسات، وما تمت بلورته من آراء للاشتغال عليها وتوضيح المسار، وذلك بالنظر للقضايا الشائكة التي تحيط بموضوع إحداث الهيئة، خاصة فيما يتعلق باستقلاليتها وترجمة صلاحياتها، على اعتبار أنها تهم المناصفة ومكافحة التمييز، وكيفية الجمع بين هذين الأمرين المختلفين، وما إن كانت ستعمد في عملها في مكافحة التمييز على أساس الجنس وتختص بذلك فقط بالمرأة أم ستعتمد كالية تشمل كافة الفئات التي تتعرض للتمييز بما فيها الأشخاص المعاقين وفئات أخرى.

ومن جهته اختار المجلس الوطني لحقوق الإنسان اليوم الوطني للمرأة ليعلن من جانبه عن تبني أعضائه خلال دورته الثالثة المنعقدة يوم السبت الماضي لمذكرة تخص تاسيس «هيأة المناصفة ومناهضة كافة أشكال التمييز»، ليكشف بذلك عن مضامين الرأي الذي بلوره في هذا الصدد والذي يخص النظام الأساسي لهذه الهيئة وانتدابها ومهامها ووظائفها، واختصاصاتها ونظام حكامتها.

وأكد المجلس في رأيه هذا، على تركيز عمل الهيئة على مناهضة التمييز المبني على أساس الجنس، وعلى أهمية توفرها على صلاحيات واسعة في توجيه وتقييم السياسات العمومية في مجال المساواة ومحاربة أشكال التمييز ضد النساء وعلى انتداب يتميز بالاستقلالية والتسيير الذاتي، مشددا على ضرورة تزويدها بصلاحيات شبه قضائية لضمان تكامل تدخلاتها وفعالية أدائها، مع الحرص على عدم تضارب صلاحياتها مع هيئات أخرى، وعلى انسجام عملها ومهامها مع باقي المؤسسات الوطنية التي تعمل في مجال المساواة بين الجنسين، تفاديا لتشتيت الجهود وتبذيرها.

كما اقترح المجلس في هذا الإطار أن يرتكز عملها على قاعدة معيارية- قانونية تعرف التمييز، وتضفي الطابع الإلزامي للإجراءات الإيجابية الواردة في مقتضيات الدستور(المواد 6 و19 و30) ومقتضيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادة 4)، ويحدد عقوبات زجرية في حالة خرق للنصوص القانونية المتعلقة بالمناصفة ومناهضة أشكال التمييز.

وفيما يخص تشكيلتها، أوصى المجلس بأن تكون إما مؤسسة على غرار نموذج الوسيط فردية أو يتم اعتماد قيادة جماعية محدودة، على أن يتم اختيار الأعضاء بالاستناد على معايير الالتزام، الكفاءة بمعنى الخبرة الميدانية، المصداقية والتعدد، موضحا أن تأكيده على هذا الاختيار ياتي انطلاقا مما تم الاطلاع عليه في التجارب الدولية والتي أثبتت أن التمثيلية المؤسساتية والقيادة الموسعة قد تحد من استقلالية ونجاعة هذا النوع من المؤسسات.

وفيما يخص المرجعية التي تم تبنيها لبلورة رأيه في اختيار نموذج الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز، أفصح المجلس أنه استند في رأيه هذا على الدروس المستخلصة من التجارب ذات الصلة على المستوى الدولي، وعلى المقتضيات الدستورية والآليات الدولية لحقوق الإنسان، وعلى المعطيات الخاصة للسياق المغربي الخاص.

ومن جهتها أكدت العديد من هيئات الحركة النسائية على استعجالية إخراج القوانين التنظيمية للآليات المنصوص عليها في الدستور خاصة الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، واعتبرت أن أي تأخير في ترجمة مضامين الدستور الجديد يعد مؤشرا على أن نساء المغرب لازلن بعيدات عن التمتع بما كفله لهم هذا الدستور من حقوق وما أقره من مبادئ ومؤسسات تخص المساواة الفعلية بين الرجال والنساء ووضع هيئة مكلفة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وشددت الفعاليات النسائية بخصوص نموذج هيئة المناصفة، وذلك في العديد من اللقاءات سواء التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع مجلس المستشارين أو قطاعات نسائية حزبية، على أهمية تبني نموذج الهيئة الوطنية للمناصفة ومكافحة التمييز التي تركز في عملها في مناهضة التمييز المبني على أساس الجنس أي النوع الاجتماعي، على أن يتم إقرار آليات أخرى تختص بقضايا التمييز بالنسبة للفئات الأخرى.

4-7760

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

اليزمي يقدم أرضية المناظرة الوطنية حول ملف الإنتهاكات

تم مساء أول أمس الثلاثاء بالرباط تقديم أرضية المناظرة الوطنية الثانية حول نتائج تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ستعقد أيام 17 و18 و19 ماي المقبل.

واستعرض أعضاء هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. المشكلة من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف. خلال لقاء تفاعلي مع الحركة الحقوقية ووسائل الإعلام. السياق التي تنعقد فيه هذه المناظرة ومرتكزاتها والمقاربة والإطار المرجعي والمنهجية التي سيتم اعتمادها علاوة على المواضيع التي ستتم مناقشتها والتي تهم أساسا "الحقيقة وجبر الضرر والاصلاحات المؤسساتية وعدم التكرار".

وأوضحوا أن مرتكزات المناظرة الثانية تتمثل في أرضية وتوصيات المناظرة الأولى والتقرير الختامي لهيئة الانصاف والمصالحة والتوصيات الواردة فيه والتقرير الرئيسي للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان الخاص بمتابعة تفعيل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة علاوة على مجريات التسوية التي تمت في مجالات الحقيقة وجبر الضرر الفردي والمناطقي.

وبخصوص المقاربة المنتهجة في التحضير لاشغال المناظرة الثانية أكدت هيئة المتابعة أنه تم اعتماد التوافق بين مكونات هيئة المتابعة في كل عناصر ومراحل التحضير للمناظرة وكذا التشاور مع كافة مكونات المناظرة الأولى والأطراف التي ستشارك في المناظرة الثانية.

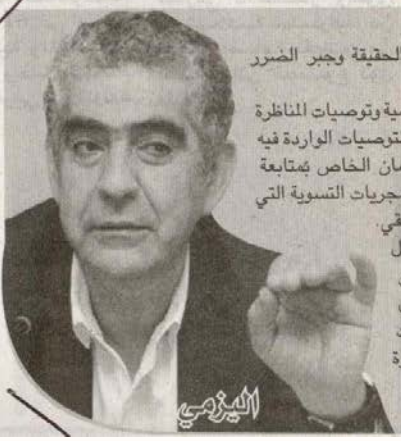

2716/3

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

الهبة يناقش مع سويسرا إلغاء عقوبة الإعدام

المغرب ينضم إلى البروتوكول الاختياري وزيارة مرتقبة لوفد مغربي لسويسرا

لكبير بن الكريم

ناقش المحجوب الهبة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أمس بالرباط خلال لقاء تواصلي مع السفير السويسري المكلف بحقوق الإنسان بول كولر، موضوعين الأول تمحور حول الآليات الوطنية الأولى للوقاية من التعذيب والبروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب.وقال الهبة «سنناقش التجربة السويسرية في مجال إلغاء عقوبة الإعدام، كيف قامت ووصلت إلى مسألة إلغاء عقوبة الإعدام، وما هو النقاش العمومي الذي تم حول هذه القضية والآلية الوطنية للوقاية من التعذيب».

وأشار الهبة في تصريح صحافي على هامش اللقاء إلى أنه «في إطار التعاون بين المغرب وسويسرا في مجالات حقوق الإنسان نناقش مع السفير السويسري المكلف بحقوق الإنسان تبادل التجارب وبعض الممارسات الفضلى في مجالات حقوق الإنسان». وأضاف الهبة أن المغرب بصدد وضع وثائق الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لمعاهدة مناهضة التعذيب، وأيضا بصدد وضع الآلية الوطنية في إطار المجلس الوطني لحقوق الإنسان بحكم التجربة التي راكمها في مجال زيارات كل أماكن الحرمان من الحرية، وذلك باعتراف من المقرر الخاص بمناهضة التعذيب. وكشف الهبة عن أن هناك اتفاقا بين المغرب وسويسرا على أن يقوم وفد مغربي مكون من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والقطاعات الحكومية المعنية بزيارة سويسرا للتعرف على عمل اللجنة، وكيفية إعداد تقاريرها وكيفية القيام بالزيارات، وعلاقاتها باللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب التابعة لهيئة الأمم المتحدة. وأكد الهبة على أن الوفد المغربي في إطار زيارته لسويسرا، سيطلع على النقاش العمومي بسويسرا الذي تم حول هذه القضية وكيف تم ذلك وطريقة صياغة إلغاء عقوبة الإعدام في الوقت الذي يعرف فيه المغرب نقاشا عموميا موسعا حول إلغاء عقوبة الإعدام منذ إحداث هيئة الإنصاف و المصالحة وتنصيص الدستور الحالي على حماية الحق في الحياة، بحكم أن سويسرا قامت مؤخرا بإلغاء عقوبة الإعدام .

و كان المغرب قد انخرط منذ أكثر من عقدين من الزمن في عدد من الأوراش الإصلاحية الرامية إلى تعزيز دولة الحق والقانون وحقق إنجازات هامة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية واستكمال مسار العدالة الانتقالية.

27/4/2

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول نتائج تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تنظم أربع ندوات جهوية

■ أمال المنصوري

قدمت هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول نتائج تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أرضية المناظرة الوطنية الثانية حول نتائج تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ستعقد أيام 17 و 18و 19ماي المقبل.

واستعرض أعضاء هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ?المشكلة من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف ?خلال لقاء تفاعلي مع الحركة الحقوقية ووسائل الإعلام ?السياق التي تنعقد فيه هذه المناظرة و مرتكزاتها والمقاربة والإطار المرجعي والمنهجية التي سيتم اعتمادها علاوة على المواضيع التي ستتم مناقشتها والتي تهم أساسا "الحقيقة وجبر الضرر والإصلاحات المؤسساتية وعدم التكرار".

وأوضحوا أن مرتكزات المناظرة الثانية تتمثل في أرضية وتوصيات المناظرة الأولى والتقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة والتوصيات الواردة فيه والتقرير الرئيسي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الخاص بمتابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة علاوة على مجريات التسوية التي تمت في مجالات الحقيقة وجبر الضرر الفردي والمناطقي.

وبخصوص المقاربة المنتهجة في التحضير لأشغال المناظرة الثانية أكدت هيئة المتابعة أنه تم اعتماد التوافق بين مكونات هيئة المتابعة في كل عناصر ومراحل التحضير للمناظرة وكذا التشاور مع كافة مكونات المناظرة الأولى والأطراف التي ستشارك في المناظرة الثانية.

وفي ما يتعلق بمواضيع المناظرة الثانية أكد المشاركون في هذا اللقاء أنها ستهم على الخصوص الحقيقة القضائية وجبر الضرر الفردي والمناطقي والإدماج الاجتماعي وحفظ الذاكرة والأرشيف وإعمال الحقوق والحريات الواردة في الدستور و ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع المقتضيات الدستورية ومع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ووضع استراتيجية وطنية للحد من الإفلات من العقاب والحكامة الأمنية والتربية على حقوق الإنسان ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المناظرة الثانية. وفي إطار التحضير للمناظرة الثانية ?قررت هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تنظيم أربع ندوات جهوية بكل من ورزازات وخنيفرة والعيون والحسيمة. وحددت الهيئة الموضوعات المتعلقة بالاصلاحات المؤسساتية و عدم التكرار بإعمال الحقوق و الحريات الواردة في الدستور و ملاءمة المنظومة القانونية مع المقتضيات الدستورية الجديدة و القوانين الدولية لحقوق الانسان."

وكانت المناظرة الوطنية الأولى حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قد انعقدت سنة . 2001

4540/4

العلم

«بوليميك» حول وظيفة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الله وحده يعرف الأسباب الخفية التي دفعت بعبد الله بوانو القيادي في حزب العدالة والتنمية بتوجيه الانتقادات العنيفة واللوم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بتزامن مع إصداره مذكرات ومقترحات حول بعض القوانين التنظيمية، منها المتعلقة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ومذكرة أخرى بشأن قانونين تنظيميين للمحكمة الدستورية والدفع بعدم الدستورية، ولو أن البعض سوف يرجح على أن بوانو كان واضحا في لومه لهذا المجلس، معتقدا أن هذا الأخير تدخل في ما لا يعنيه.

وكان بوانو وجه أصبع الاتهام إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان مباشرة، وانتقده في مداخلة، قدمها في ندوة فكرية احتضنتها أخيرا المدرسة الوطنية للمعادن، وقال رئيس فريق حزب العدالة والتنمية بمجلس النواب، إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحول إلى مكتب للدراسات، ودعاه إلى الاهتمام بالمعتقلين وبضحايا حقوق الإنسان عوض الغوص فيما هو ليس من اختصاصه، وعاب عليه «المجلس» أيضا غياب التعددية فيه.

واعتبر بوانو مبادرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص المذكرات السالفة الذكر تشويشا على الحكومة وعلى وزارة العدل أيضا، خاصة على مشروع الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة.

في رأيي المتواضع من حق السيد بوانو انتقاد المجلس، ومن حقه أيضا أن ينفعل على ما أقدم عليه هذا المجلس، لكن الشيء الذي يجب على الأقل وضعه في الحسبان، هو أن الانفعال هو بداية الانهزام في مجالين، المجال الأول هو السياسة، والمجال الثاني لا داعي للحديث عنه الآن.

أثرت الموضوع، من جديد، لأهميته الحقوقية والدستورية والسياسية أيضا، ولأنه موضوع يمكن أن يكون شرارة لإطلاق نقاش هام وخطير مرتبط بمهام ووظائف هذا المجلس، بعدما أصبح مؤسسة دستورية بقوة وثيقة 2011، ولهذا فالسؤال المطروح هو، هل المجلس الوطني لحقوق الإنسان له الحق في تقديم مذكرات من هذا النوع أم لا، أم أن مهمته محصورة فعلا في الاهتمام بالمعتقلين وأشياء أخرى؟

بالنسبة للنائب البرلماني لحزب العدالة والتنمية، المجلس ليس من حقه الإدلاء برأيه في مواضيع معينة، لأسباب لا نعرفها، والمبررات هي التشويش على وزارة العدل والحريات في المقام الأول، أما من جهة المجلس نفسه فله الحق في إصدار المذكرات والتقارير، وذلك طبقا لبيان الأسباب الواردة في مقدمة مشاريع المذكرتين، اعتمادا على الفقرة الثانية من المادة 25 من الظهير رقم 1.11.19، التي تفيد مساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تعزيز البناء الديمقراطي من خلال النهوض بالحوار المجتمعي التعددي، وتطوير كافة الوسائل والآليات المناسبة لذلك، كما يقوم المجلس ببحث ودراسة ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبالقانون الدولي التي صادقت عليها المملكة، وانضمت إليها، وكذا في ضوء الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن أجهزة المعاهدات الأممية، الخاصة بالتقارير المقدمة لها من لدن الحكومة، وغير ذلك من الأسباب التي أوضحها المجلس في مقدمات المذكرتين.

الاختلاف واضح بين المجلس وبوانو، فالأول اعتبر الآراء المقدمة من طرفه مساهمة للبناء الديمقراطي، والثاني اعتبر آراء المجلس تشويشا دون بيان «الأسباب»، وبين الاثنين مفارقة غريبة وكبيرة، توضح أن هناك اختلاف في المنطلقات والأهداف أيضا، وفي المسألة جانب من الخطورة، حيث يتضح أن التنسيق بين المؤسسات في المغرب مستبعد، الشيء الذي ينعكس سلبا على الممارسة السياسية في هذا البلد، وعلى الإصلاحات أيضا، التي نقول إن المغرب هيأ الأرضية لها وأرسى دعائمها الأولى انطلاقا من دستور 2011.

إن وضوح وشفافية الفاعل السياسي مدخل أساسي للبناء الديموقراطي ولتفادي تشويش مؤسسات على أخرى.

العدد 563 ▫ 21 – 27 مارس 2013

فورات الهوامش: الجيل الجديد من الاحتجاجات بالمغرب

563/22-23

قوات الأمن تنهال على المعطلين المعتصمين بالرباط

خارطة الإنتفاضات الإجتماعية بالمغرب

فورات الهوامش: الجيل الجديد من الاحتجاجات بالمغرب

▫ عبد الإله سحير
sakhir72@gmail.com

طيلة العشرية الأخيرة التي أعقبت تولي الملك محمد السادس مقاليد الحكم في إطار انتقال سلس للسلطة بالمغرب، ستهتز عدد من مناطق المغرب على إيقاع اضطرابات شعبية، ميزتها الأساسية أنها بقيت في إطارها المحلي ولم تخرج عن دائرة نفوذ انفجارها، وعلى مدار هذه العشرية سيعيش المغرب على إيقاع انتفاضات ذات طابع اجتماعي كلها ستعرف مواجهات عنيفة بين المحتجين وقوات الأمن.

قبل الربيع العربي كانت هناك 90 بؤرة احتجاج بالمغرب، موزعة على مختلف القرى والمدن والمداشر، نقطة ارتكازها هي فروع المكونات السياسية والحقوقية والجمعوية المحركة لهذه الاحتجاجات، تم رصد هذه النقط الاحتجاجية انطلاقا من حركات تنسيقية مناهضة ارتفاع الأسعار التي انطلقت شرارتها سنة 2005 ، حيث قادت الاحتجاجات في هذه المدن مكونات سياسية وحقوقية محسوبة على اليسار.

ومع ميلاد حركة 20 فبراير سنة 2011، ارتفعت هذه النقط الاحتجاجية إلى ما يزيد عن 106 مناطق بعد انضمام مكون العدل والإحسان إلى نادي متعهدي الاحتجاجات.

أولى شرارات الاحتجاجات كانت بمدينة واد زم بسبب فواتير الكهرباء المرتفعة التي توصلت بها ساكنة المدينة صيف سنة 2005، أما بمدينة طاطا فإن دواعي الاحتجاج تمثلت في ضرب مجانية التطبيب والخدمات الصحية رغم محدودية دخل ساكنة هذه المدينة الصحراوية، وفي سيدي سليمان احتج ساكنتها في ذات السنة على ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية.

وقد نتج عن هذه الاحتجاجات غير المسبوقة التي توحدت في الزمان واختلفت في المكان ميلاد حركة احتجاجية تتخذ من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية منطلقا لها، مشكلة أساسا من عدة تنظيمات سياسية يسارية. هذا الشكل الاحتجاجي سيتطور في أكتوبر 2006 عندما سيتم الإعلان من داخل مقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط عن ميلاد تنسيقيات مناهضة ارتفاع الأسعار وتدهور الخدمات العمومية.

ضمت في البداية 27 تنسيقية كلها مهتمة بقضايا اجتماعية واقتصادية، واستطاعت هذه التنسيقيات في ظرف سنة أن يصل عددها إلى تسعين تنسيقية في مختلف المدن والقرى، وأن تجعل من الاحتجاج الميداني في الشارع العمومي أهم وسائلها ، استهلت وقفاتها بحوالي 400 محتج لتصل في المجموع إلى 12 ألف محتج، وانتقلت هذه التنسيقيات من الاحتجاج على ما هو اجتماعي صرف، إلى معارضة السياسات العمومية للدولة.

نقط احتجاجية تحولت إلى اضطرابات

← الخميسات

في يوم 2 فبراير من سنة 2000 ستقع مواجهة بين قوات الأمن وساكنة قرية تارميلات بإقليم الخميسات التي يشتغل غالبية أبنائها في معامل المياه المعدنية والمأس، اضطرت فيها وزارة الداخلية إلى الاستعانة بأكثر من ألف عنصر من قوات الدرك والقوات المساعدة لمواجهة جموع المعتصمين، حيث استعمل الرصاص المطاطي لتفريق المتظاهرين، وكانت الحصيلة عشرات الجرحى في صفوف الطرفين واقتياد العشرات للمحاكمة.

← صفرو

وعرفت مدينة صفرو يوم الأحد 23 شتنبر 2007 موجة احتجاجات ضد الزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية انطلقت شرارتها من البهاليل في اتجاه عمالة صفرو، واعترضتها قوات الأمن عند مدخل المدينة لتتحول إلى اعتصام حاشد بالطريق المؤدي نحو فاس. هذه الاحتجاجات ستقودها 400 امرأة، قبل أن تتوافد على ساحة باب المربع بوسط المدينة الآلاف من ساكنة المدينة لحضور الوقفة التي دعا لها فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بصفرو التي ستعرف تطويقا أمنيا من كل الجهات لمنع أي تحرك على شكل مسيرة. لكن تطورات الأمور ستسير على غير ما كان يخطط له المنظمون، عندما رفض المحتجون الانصياع لإعلان الجمعية برفع الوقفة التي ستنقسم إلى قسمين، قسم اخترق جدار قوات الأمن، وقسم آخر توجه نحو باب المقام عبر أزقة المدينة القديمة، لتتطور الأمور إلى مواجهة مفتوحة بين قوات الأمن ومتظاهرين غير متحكم فيهم، وخلفت المواجهة إصابة 126 من قوات الأمن، وعشرين مصابا في صفوف المواطنين، وبلغ عدد المعتقلين 35 معتقلا منهم 9 قاصرين.

← العيون

أخطر «انتفاضة» اجتماعية كانت مسرحها لها مدينة العيون صبيحة الاثنين 8 فبراير 2010 عندما صدرت تعليمات بتفكيك مخيم اكديم ايزيك الذي أقامه محتجون صحراويون للمطالبة بالسكن والشغل.

استعملت عناصر الدرك والقوات المساعدة التي باشرت الهجوم على المخيم المروحيات الهوائية التي ألقت قنابل مسيلة للدموع بعد أن وجهت إنذارا للنازحين عبر مكبرات الصوت تدعوهم للانسحاب في هدوء، كما استعملت في عملية فض المخيم خراطيم المياه الساخنة، لتعم فوضى عارمة وسط المخيم بين مستسلم طواعية ومقاومين لهذا التدخل الأمني.

استمر الانفلات بالمدينة طيلة اليوم بالكامل ولم تستقر الأمور إلا بعد أن دخلت عناصر الجيش بالياتها وشاحناتها العسكرية، حيث عاد الاطمئنان نسبيا إلى ساكنة المدينة. حصيلة المواجهة 11 قتيلا وسط رجال الأمن وقتيلان وسط المحتجين، واقتياد العشرات منهم إلى السجن.

← سيدي ايفني

اهتزت مدينة سيدي إفني في مناسبتين، الأولى سنة 2005، والثانية سنة 2008 . ففي الساعات الأولى من يوم السبت 7 يونيو 2008 ستقوم قوات الأمن بفض اعتصام أقامه شبان عاطلون بميناء المدينة نجم عنه شلل الحركة الاقتصادية بالمدينة، وتم فض الاعتصام عبر تدخل القوة العمومية بعد أن فشل الحوار بين المعتصمين ومختلف المتدخلين بالمدينة، ورافق عملية فض المعتصم تطويق المدينة بتعزيزات أمنية مختلفة، اندلعت على إثرها مواجهات عنيفة بين المحتجين وقوات الأمن. حصيلة هذه المواجهة كانت ثقيلة من حيث عدد المصابين من الجانبين، وتم اقتياد العشرات إلى السجن.

← تنغير

التحقت بلدة تنغير التابعة لنفوذ عمالة زاكورة بقافلة المنتفضين صبيحة الأحد 26 دجنبر 2010 ، على إثر مسيرة تطالب برفع التهميش عن المنطقة و فك العزلة عن الدواوير المجاورة للمركز الحضري وتوفير الشغل لحاملي الشهادات المعطلين وتأهيل المؤسسات الاستشفائية بالإقليم. تحولت المسيرة إلى أعمال شغب بعد رشق مقر العمالة وسيارات الشرطة بالحجارة، مما خلف إصابات في صفوف قوات الأمن التي ردت بدورها باستعمال الرصاص المطاطي، وتم اعتقال عشرة أشخاص منهم تلاميذ وقاصرون.

← احتجاجات 20 فبراير

دخلت على خط هذه التظاهرات فئات اجتماعية كانت مطالبها ، في حالة كمون، بعد أن وجدت في نسمات التغيير التي حلت بالمغرب عبر ميلاد حركة 20 فبراير المستوحاة من طرف قوى يسارية وإسلامية مناسبة للتعبير عن تلك المطالب.

حالة الحداد التي انتهجتها وزارة الداخلية إزاء التظاهرات التي شهدتها 53 نقطة احتجاجية بالمغرب يوم الأحد 20 فبراير 2011 لم تدم طويلا، حيث استدعت وزارة الداخلية عددا من ممثلي الأحزاب اليسارية المؤطرة لتلك الاحتجاجات، ونبهت المنظمين، بشكل خاص، إلى ضرورة وضع تصريح قبلي لدى السلطة الإدارية المحلية، ثلاثة أيام قبل تاريخ المظاهرات المزمع تنظيمها، و احترام المقتضيات القانونية المنظمة للمظاهرات بالشارع العام.

خارطة المناطق الممنوع فيها الاحتجاج

هناك خارطة غير معلنة لمناطق المغرب التي يسمح فيها بالاحتجاج والتظاهر، واخرى للمناطق السوداء التي يتعين على المسؤولين المحليين بها التعامل بنوع من الصرامة مع ممثلي الهيئات المدنية والنقابية، وعدم الترخيص لهم بالتظاهر والاحتجاج على اوضاع معينة.

هذه المعطيات تم الانتباه إليها من خلال الطريقة التي تعاملت بها وزارة الداخلية مع مسيرات الغضب، التي دعت إليها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل خلال شهر يونيو 2010، والتي تم منعها في 16 منطقة من مناطق المغرب، في حين تم السماح بتنظيمها في باقي المدن الأخرى، حيث تم تداول الحديث عن خارطة مناطق المغرب غير المسموح فيها بالتظاهر، ويتعلق الأمر بمدن فاس واكادير والحسيمة وتمارة وطنجة والعرائش والقصر الكبير وبوعرفة وتاوريرت والعيون والداخلة وطانطان والسمارة.

محددات المنع لدى وزارة الداخلية لا تنضبط بالضرورة لمؤشرات معينة بقدر ما تخضع لمزاجية القائمين على هذه الوزارة. مزاجية وزارة الداخلية في إطار تعاملها مع التظاهرات الاحتجاجية، ذات الطابع الاجتماعي او السياسي، تأخذ ابعادا مختلفة، وذلك بهدف إثبات أنها هي سيدة الموقف وأنها تسمح بتنظيم تلك المسيرات او ترفض ذلك وقتما شاءت.

منع التظاهر يخضع لعدة اعتبارات بناء على تقارير منجزة من قبل مصالح وزارة الداخلية المختصة حول الحالة الاجتماعية لكل منطقة على حدة في المغرب، وكذا درجة الاحتقان الاجتماعي الذي تكون عليه، كما أن تلك التقارير، تبرز أيضا حتى الاختلالات التي يمكن أن تنجم عن تلك التظاهرات. ويبقى العامل الأساسي الذي يتحكم في المنع والترخيص هو قدرة العنصر البشري لرجال الأمن في هذه المناطق على ضبط تلك التظاهرات، وعدم الاضطرار إلى طلب تعزيزات أمنية من خارج مدن التظاهر، لما يمكن أن يشكله ذلك من عبء مالي على ميزانية وزارة الداخلية. ومن بين الاعتبارات التي تحدد موقف السلطات المحلية من التظاهرات الاحتجاجية المزمع تنظيمها، مدى قوة وقدرة الجهة المنظمة على تأطيرها.

الاحتجاجات بعيون المجلس الوطني لحقوق الإنسان

حسب آخر تقرير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان فإن ظاهرة الاحتجاجات بالمغرب أصبحت شبه مألوفة، باعتبارها تعبيرا حرا عن انشغالات المواطنين ومؤشرا على اتساع فضاءات الحريات. فعدد التجمعات العمومية التي تم تنظيمها خلال الفترة التي شملها رصد التقرير بلغ ما مجموعه 5508 تجمعات، وعرفت مشاركة حوالي 330 ألف مشارك، وتتصدر عمالة الرباط قائمة المدن في ما يتعلق بممارسة حرية التجمع والتظاهر، وبلغ عدد التجمعات خلال نفس الفترة 1660 تجمعات، وتليها عمالات وأقاليم الدار البيضاء بما مجموعه 323 تجمعات، مكناس 209 تجمعات، اسفي 197 تجمعا، طاطا 119 تجمعا، جرادة 113 تجمعا، العيون 111 تجمعا، طنجة- أصيلا 105 تجمعات، بني ملال 103 تجمعات، الناظور 100 تجمع، و 48 عمالة وإقليما عرفت تجمعات بقل عددها عن 100 تجمع على صعيد كل منها.

نمط الاحتجاج بالمغرب

بلاحظ خبراء المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن السمات الرئيسية التي طبعت الاحتجاج خلال العقدين الأخيرين انه عرف في المغرب قطيعة مع الاحتجاج المسلح أو المدعوم بأدوات بسيطة لكنها تحدث أذى في الناس وفي ممتلكات الخواص وممتلكات الدولة، وهو يعرف الآن انتقالا من الاحتجاج الصدامي إلى الاحتجاج السلمي. ولأن الأمر يتعلق بانتقال، فإن الانفلالات أو الانزلاقات، سواء على مستوى الأمن أو على مستوى أفراد من بين المحتجين، تبقى دائما غير محسومة التوقعات.

ويبقى الاحتجاج بالنسبة إلى هؤلاء الخبراء في جوهره رسالة موجهة إلى جهة معنية بالنظر في موضوعها والجواب عنها، إلا أنها شكلا تبعث شفويا وجماعيا من فضاء عمومي، مما يجعلها تمر بالضرورة من بريد جهة مكلفة بحفظ الأمن العام، وهي وزارة الداخلية، التي تكون معنية بالفعل الاحتجاجي من زاوية تدبيره، حتى لا يخل بالأمن العام المكلفة بحمايته وهذا يجعلها أمام معادلة صعبة التدبير، إذ لا يمكنها منع الفعل الاحتجاجي إذا حافظ على طابعه السلمي في مكان محدد ولا تملك الجواب عن مطالب المحتجين، لذلك فإن فتحت حوارا معهم قد يكون الهدف الرئيسي هو إفراغ الفضاء العمومي أو على الأقل التخفيف من حدة التوتر والتصعيد إلى الحد الذي لا يهدد جديا الأمن العام. لذلك فجوابها مرتبط بشكل الرسالة الاحتجاجية، فإما أن تتركها تنقل إلى الجهة المعنية بموضوعها، وإما تعترض على هذا النقل فتدخل في إشكالية إقناع المحتجين بذلك أو تصطدم معهم.

جوهر الاحتجاجات

مطالب الاحتجاجات تتعلق أساسا بالشغل، السكن، مطالب اجتماعية، وبنيات تحتية، كما أن الاحتجاج في المغرب بحسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يعد مجرد ظاهرة آيلة للزوال، بكفي مقاربتها بالإجراءات الأمنية، بل وسيلة متعددة الأشكال والأساليب للمشاركة المتساوية في التعبير والجهر بالحاجات غير المشبعة ولإبداء الرأي في طرق وسبل معالجتها.

وبحسب المجلس دائما، فالاحتجاج هو واحد من وسائل التعبير وإبداء الرأي الأربعة المتمثلة في وسائل فردية ووسائل جماعية ووسائل شفهية وأخرى مكتوبة، وهي وسائل رغم ما يبدو عليها من انفصال عن بعضها فإنها، على الأخص، في حالة الاحتجاج تتداخل، بحيث يتم الجمع بين التعبير الشفهي أو التصويري، وذلك بالإضافة إلى أن الاحتجاج يتم مصحوبا بهذه الوسائل التعبيرية في الشارع العام، في شكل وقفة أو اعتصام أو مسيرة أو تجمع خطابي، على مرأى ومسمع ممن حضره.

متى تمنع الداخلية الاحتجاجات؟

تقدم وزارة الداخلية على منع الفعل الاحتجاجي، بحسب تفسير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إذا عرقل حرية المرور باحتلال شارع عمومي، او هدد باقتحام مؤسسة عمومية بهدف الاعتصام بها، او تحول إلى مظاهرة غير مصرح بها، مع ما قد يرافق ذلك من احتمال ارتكاب مخالفات وتجاوزات تقع تحت طائلة القانون، مثل ما حصل في احداث صفرو واحداث سيدي إفني التي كان منطلقها احتجاجات. ولذلك فإن الجهات المكلفة بحفظ الأمن العام، يقول التقرير، «تسعى إلى إنهاء الفعل الاحتجاجي في اقرب وقت من أجل إفراغ الفضاء العمومي، خاصة إذا كان موقعه وظروف استعماله تقتضي ذلك، كما يهمها عند الاصطدام مع المحتجين بحكم كونها ليست بالضرورة الطرف المعني بموضوع رسالتهم».

من هم متعهدو الاحتجاجات بالمغرب؟

لا تخلو أي تظاهرة احتجاجية سواء كانت متعلقة بغلاء المعيشة أو حدث ذي صبت إعلامي بالمغرب من أحد التنظيمات السياسية ذات التوجه اليساري سواء مجتمعة أو البعض منها، وأضيفت لها بعد ميلاد حركة 20 فبراير جماعة العدل والإحسان. في مقدمة هذه المكونات نجد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، النهج الديمقراطي، منتدى الحقيقة والإنصاف، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، أطاك المغرب، الحزب الاشتراكي الموحد، الاتحاد المغربي للشغل، الشبيبة الاتحادية.

باحث مصري: المغرب استبق "الربيع العربي" بـ"الإنصاف والمصالحة"

هسبريس – محمد الراجي
الخميس 21 مارس 2013 - 11:00

في تحليله لأسباب ونتائج "الثورات العربية"، واستشراف مستقبل البلدان التي أطاحت فيها الثورات الشعبية بالأنظمة الحاكمة، قال أيمن سلامة، أستاذ القانون الدولي العام بجامعة القاهرة، وعضو المجلس المصري للشؤون الخارجية، إنّ أسباب الثورات التي شهدتها المنطقة وعصفت بعدد من الأنظمة، لم تكن أسبابا اجتماعية واقتصادية، بقدر ما هي أسباب مرتبطة بأنظمة الحكم الديكتاتورية، والممارسات الاستبدادية التي جعلت الشعوب تثور.

وعدّد أيمن سلامة، خلال ندوة تحت عنوان "معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"، احتضنها المقر المركزي لحزب الاستقلال بالرباط، أول أمس، في غياب زعيم الحزب، حميد شباط، الذي كان مقررا أن يحضر الندوة، وبحضور سفراء العراق ومصر وموريتانيا، (عدّد) الممارسات الاستبدادية التي فجّرت الثورات قائلا، "إنّ أهمّ عامل في هذا الصدد هو إقصاء الشعوب من المشاركة في الحياة السياسية بشكل يكاد يصل إلى مائة بالمائة، حيث لم يكن يدور في خُلْد الحكام الإنصاتُ إلى رغبات ومتطلبات الشعوب، التي يتخذون الأجهزة الأمنية وسيلة لقمعها، عوض الاستجابة لمطالبها وآمالها".

من الأسباب الأخرى التي أدّت إلى تفجّر "الثورات العربية"، حسب أيمن سلامة، إقصاء المعارضة من الوصول إلى سُدة الحكم، وإصدار قوانين تُؤلّه الحاكم، "لذلك كان لابدّ أن تفضي كل هذه الممارسات إلى ثورات"، وأضاف قائلا، إن الأسباب السياسية التي تنحصر في نظم استبدادية شمولية هي التي أدت إلى اندلا ع الثورات، "لأن الشعوب تستطيع أن تتقبّل العيش في ظروف اجتماعية صعبة، طالما لم يكن هناك إقصاء من طرف الأنظمة الحاكمة".

وتطرق أيمن سلامة إلى الوضع في المغرب، مشيدا بمبادرة إنشاء "هيأة الإنصاف والمصالحة"، التي اعتبرها خطوة على درب النهج الديمقراطي، وقال إن المغرب استبق "الربيع العربي" بإحداث هيأة الإنصاف والمصالحة.

وجوابا على سؤال طرحه السفير العراقي، بخصوص عدم تدخّل الدول الغربية في سوريا، قال أيمن سلامة، إن ذلك ليس راجعا إلى معارضة روسيا والصين، بل يرجع إلى خوف الدول الغربية من وصول الجماعات الإسلامية إلى سُدّة الحكم، "فمسألة التدخل العسكري تخضع للأرقام والمصالح وليس العواطف، والتدخّل العسكري ليس في مصلحة الميكيافيلية الأمريكية، التي لن تتدخّل عسكريا ولن تزوّد المعارضة السورية بالسلاح، ولو أباد بشار الأسد الشعب السوري بأكمله".

المجلس الوطني لحقوق الانسان يتقصى الحقيقة في بوجدور

على إثر تلقي اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون–السمارة لشكاية من السيدة الغظفة مشنان تدعي فيها تعرضها للضرب والسب والشتم من طرف رجال امن بمدينة بوجدور وتقديمها لقرص مدمج يظهر تعرضها للاعتداء ، انتقلت يوم أمس الثلاثاء 19 مارس إلى مدينة بوجدور لجنة من المجلس الوطني لحقوق الانسان مكونة من الاستاذة السعدية وضاح محامية وعضو المجلس والاستاذة شميسة رياحة عضو المجلس ورئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الدار البيضاء–سطات والسيد محمد سالم شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية بالعيون والسيد لحبيب الديماوي و الصالح لبيهي و فتيحة العكري وعالي الشان يونس وسيد احمد بوهدا اعضاء اللجنة الجهوية العيون–السمارة ومديرها التنفيذي السيد محمد سالم سعدون و الاطار صلاح الحيحي و السيد محمد فاضل السملالي رئيس اللجنة الجهوية بالداخلة–اوسرد.

وقد استمعت اللجنة المذكورة للسيدة الغظفة مشنان بمنزل عائلتها بحضور والدتها واخواتها. كما تم الاستماع للسيد عبد الرحمان حبادي الذي تعرض للاعتداء في نفس الحادثة.

وبعد ذلك انتقل الوفد الى مقر الامن بالمدينة للقاء رئيس المنطقة الامنية، بعد ذلك تم زيارة المستشفى الاقليمي بالمدينة.

وتشكل مبادرة المجلس تجسيدا حقيقيا لدوره كآلية وطنية لحماية حقوق الانسان و تكريسها في جميع مناطق المغرب، كما تشكل اختبارا جديا لمدى التزام الدولة بالتعاطي الايجابي مع الخطوات التي يقوم بها مجلس اليزمي و الذي تلقى تحفيزيا معنويا كبيرا بعد تنويه الملك بما قدمه من مذكرات حول مجموعة من القضايا لعل أبرزها تلك المتعلقة بالمحاكم العسكرية.

طنجة

أطباء وحقوقيون يدعون لاعتماد مقاربة حقوقية للحد من انتشار السيدا في صفوف المتزوجات

طنجة - السعيد قدري

55617

قالت سلمى الطود، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة طنجة تطوان في تصريح لـ «الخبر»، إن الهدف الأساسي وراء تنظيم لقاء طنجة الأول من نوعه حول السيدا وحقوق الإنسان هو محاولة ملامسة مطالب فئة مهمة من داخل المجتمع المغربي، وهم فئة النساء اللواتي أصبحن أكثر عرضة لهذا الداء الفتاك، وأضافت الطود أن غياب منظومة وترسانة حقوقية، يمكن أن تستند عليها بعض الفئات خصوصا التي تتعرض للعنف والتمييز في حالة الإصابة بداء السيدا، ساهم بشكل مخيف في ارتفاع الإصابة بهذا المرض بالمغرب وفق الإحصائيات التي كشف عنها مؤخرا والتي تؤكد أن اكبر نسبة لنساء مصابات بالسيدا والتي وصلت لنحو 80 في المائة هن من النساء المتواجدات ضمن دائرة النساء المتزوجات ، وهو الرقم المخيف الذي يعكس ما قيل سابقا عن كون النساء محصنات من الداء داخل مؤسسة الزواج.

من جانبه، كشف عدد من الأطباء والحقوقيين في اللقاء الذي احتضنه المعهد الوطني للعمل الاجتماعي يوم السبت الماضي والمنظم بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، والجمعية المغربية لمحاربة السيدا تخليدا لليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن من شهر مارس من كل سنة، أنه آن الأوان للاعتماد على مقاربة حقوقية لهؤلاء النساء، لاجتناب سقوطهن في وضعية الهشاشة والتعرض للداء، والوصول بهن إلى وضعية تزيد من قدرتهن في الدفاع عن النفس، وتمت الإشارة بالأرقام والإحصائيات التي تم تقديمها في هذا الصدد إلى أن الموضوع يكتسب أهمية بالغة لارتباطه بالنساء المعرضات للعنف وخصوصا أولئك المصابات بداء فقدان المناعة المكتسب بطرق مختلفة.

كما طالب المشاركون في هذا اللقاء التحسيسي بالعمل والنهوض بحق النساء في الحياة والسلامة والعناية الطبية، والحق في عدم التدخل التعسفي وحماية متساوية ضد كل أشكال التمييز، لأن من شأن وضع مقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين، واستثمار الترسانة الدستورية الحالية، يؤكد المجتمعون في لقاء طنجة، المساهمة في إنجاح مسلسل الحد من انتشار هذا المرض، خصوصا بين النساء المتزوجات.

وخلص المشاركون في لقاء طنجة، من خلال العروض التي قدمت من لدن عدد من الأطباء والتي تناولت محاور متعددة من بينها :الحالة الوبائية لمرض السيدا، وعمليات الوقاية في صفوف النساء في وضعية صعبة، إلى جانب محور السيدا وحقوق الإنسان، إلى أن وضع خارطة طريق تشمل ما تم الاتفاق عليه من لدن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ضمن مخططها الاستراتيجي 2012 و 2013 سيساهم لا محالة في تقليص الإصابات بنسبة خمسين في المائة ونسبة الوفيات بنسبة ستين في المائة في صفوف النساء المتزوجات.

المجلس الوطني لحقوق الانسان يتقصى الحقيقة في بوجدور

على إثر تلقي اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون–السمارة لشكاية من السيدة الغظفة مشنان تدعي فيها تعرضها للضرب والسب والشتم من طرف رجال امن بمدينة بوجدور وتقديمها لقرص مدمج يظهر تعرضها للاعتداء ، انتقلت يوم أمس الثلاثاء 19 مارس إلى مدينة بوجدور لجنة من المجلس الوطني لحقوق الانسان مكونة من الاستاذة السعدية وضاح محامية وعضو المجلس والاستاذة شميسة رياحة عضو المجلس ورئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الدار البيضاء–سطات والسيد محمد سالم شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية بالعيون والسيد لحبيب الديماوي و الصالح لبيهي و فتيحة العكري وعالي الشان يونس وسيد احمد بوهدا اعضاء اللجنة الجهوية العيون–السمارة ومديرها التنفيذي السيد محمد سالم سعدون و الاطار صلاح الحيحي و السيد محمد فاضل السملالي رئيس اللجنة الجهوية بالداخلة–اوسرد.

وقد استمعت اللجنة المذكورة للسيدة الغظفة مشنان بمنزل عائلتها بحضور والدتها واخواتها. كما تم الاستماع للسيد عبد الرحمان حبادي الذي تعرض للاعتداء في نفس الحادثة.

وبعد ذلك انتقل الوفد الى مقر الامن بالمدينة للقاء رئيس المنطقة الامنية، بعد ذلك تم زيارة المستشفى الاقليمي بالمدينة.

وتشكل مبادرة المجلس تجسيدا حقيقيا لدوره كآلية وطنية لحماية حقوق الانسان و تكريسها في جميع مناطق المغرب، كما تشكل اختبارا جديا لمدى التزام الدولة بالتعاطي الايجابي مع الخطوات التي يقوم بها مجلس اليزمي و الذي تلقى تحفيزيا معنويا كبيرا بعد تنويه الملك بما قدمه من مذكرات حول مجموعة من القضايا لعل أبرزها تلك المتعلقة بالمحاكم العسكرية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ندوة حول المواطنة

انتهت مساء يوم السبت 16 مارس 2013 الجاري,فعاليات الندوة الوطنية حول « سؤال المواطنة بين الحرية والمسؤولية » بمركز الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية بوجدة.

وقد افتتحت فعاليات الندوة يوم الجمعة بعد زوال يوم الجمعة 15 مارس بكلمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكلمة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة,كلمة مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية,كلمة ممثل وكالة تنمية الشرق,لتنطلق الجلسة الأولى حول الإطار المفاهيمي للمواطنة والتي ترأست من طرف أمينة بوعياش,وقد تطرق خلال هذه الجلسة الأستاذ بوكيرو عبد الرحمان لمفهوم المواطنة,كما تحدث لنا الأستاذ فريد لمريني عن الدولة والمجتمع والحرية إذ قدم التصور الليبيرالي في هذا الموضوع,كما أبدى الأستاذ فائزي توفيق كلمة قدم إثرها كيفية بناء مواطنة عادلة لتقدم بعده الكلمة لمصطفى بنعكاشة والذي تحدث عن الإنتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية في المغرب,كما أبرز عبد العالي مستور وهو رئيس منتدى المواطنة بعض التوضيحات حول المرتكزات الدستورية للمواطنة,أما موضوع المواطنة وحقوق الإنسان فتطرق له الأستاذ صبح الله الغازي,لتقدم بعد ذلك الأستاذة أمينة هكو توضيحا حول المنظور الدستوري للمواطنة وقد كانت أخر مداخلة حيث فتح بعدها باب النقاش حول الموضوع المعالج.

الجلسة الثانية من الندوة,انطلقت في حدود الساعة التاسعة من صباح يوم السبت 16 مارس الجاري حول موضوع المواطنة وتدبير الفضاء العام,والتي ترأسها الأستاذ مصطفى العراقي,واستهلت الجلسة الأولى بكلمة الأستاذ محمد الرضواني الذي أعطى توضيحات حول المواطنة والثقافة السياسية,كما قدمت خلالها عدة مداخلات أحاطت بالموضوع المناقش والمتمثلت في حقوق وواجبات المواطنة وقيمها,ليتم الإنتقال إلى الجلسة الثالثة المؤطر من طرف الأستاذ عبد العالي مستور,والتي تمحورت حول موضوع الحراك السياسي وسؤال المواطنة وقد عمت سلسلة من المداخلات التي تدخل في صميم الموضوع كواقع المواطنة في ظل الحراك السياسي العربي,وسؤال المواطنة في ظل الربيع العربي,المواطنة بين مقتضيات الدولة المدنية والدولة الدينية,لتنتهي بورشة فكرية حول الحريات الفردية والمواطنةالمنشط من طرف أمينة بوعياش,نائبة رئيس الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

إن جوهر المواطنة لا يعني القوانين المتحكمة في حقوق الفرد وكذا علاقته مع الجهاز الذي يتولى رعايته,بل هي سبيل يتميز بالرغبة في ممارسة ثقافة الإجتماع والإندماج في المجتمع,لذا يتطلب على كل من ينظر لنفسه أنه مواطن حقيقي غير مزيف أن يلتزم بهذه الصفات المؤهلة لذاته ولمجتمع

AL BAYANE

Dossier des violations graves des droits humains

Mettre fin à l'impunité

21AA633

Le 2ème colloque national sur les résultats du règlement du dossier des violations graves des droits de l'Homme, prévu du 17 au 19 mai prochain, a été présenté mardi à Rabat.

Lors d'une réunion avec des défenseurs des droits humains et des représentants des médias, les membres de l'instance de suivi des recommandations du colloque national sur les violations graves des droits de l'Homme, composée de l'Association marocaine des droits de humains, l'Organisation marocaine des droits humains, et le Forum marocain pour la vérité et la justice, ont présenté le contexte dans lequel se tient le deuxième colloque, ainsi que l'approche et le référentiel qui y seront adoptés, outre les thèmes retenus, et qui ont trait notamment à la vérité, la réparation, les réformes institutionnelles et la non-récidive.

Le 2e colloque sera basé sur les recommandations du premier colloque tenu en 2001, les recommandations retenues dans le rapport final de l'Instance équité et réconciliation (IER), le rapport du Conseil consultatif des droits de l'homme relatif au suivi de la mise en œuvre des recommandations de l'IER, ainsi que les résultats du règlement réalisé dans les domaine de la vérité , de la réparation individuelle et la réparation du préjudice ayant touché certaines régions.

L'instance de suivi a souligné que le principe de consensus entre ses composantes a été le maître-mot tout au long des étapes des préparatifs des travaux du 2ème colloque, qui se tient également en concertation étroite avec tous les intervenants.

Les membres de l'instance ont indiqué que les thèmes retenus pour cette rencontre concernent la vérité judiciaire, la réparation individuelle, la réparation du préjudice ayant touché certaines régions, l'intégration sociale, et la préservation de la mémoire et des archives.

Les participants au colloque auront également à débattre de la mise en œuvre des droits et libertés constitutionnels et de la conformité de l'arsenal juridique national avec les dispositions de la Constitution et avec le droit international humanitaire et le droit international des droits de l'Homme.

La mise en place d'une stratégie nationale visant à mettre fin à l'impunité, ainsi qu'une stratégie sur la gouvernance sécuritaire et l'éducation sur les droits humains, et le suivi de la mise en oeuvre des recommandations du 2ème colloque seront aussi au menu de cette rencontre.

Dans le cadre des préparatifs de ce colloque, l'instance de suivi a décidé d'organiser quatre rencontres régionales à Ouarzazate, Khénifra, Laayoune et Al Hoceima.

Région MENA

21M633

Le Marocain Mohammed Ayat nommé conseiller spécial auprès du bureau du procureur de la CPI

Le Marocain Mohammed Ayat, professeur de droit à l'Université Mohammed V de Rabat et membre du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a été nommé au poste de conseiller spécial auprès du bureau du procureur de la Cour pénale internationale (CPI), Mme Fatou Bensouda.

M. Ayat sera chargé «de transmettre ses connaissances et ses avis» au bureau du procureur dans le cadre de la coopération avec la région Moyen-Orient et Afrique du Nord (MENA), indique mardi un communiqué du procureur de la CPI. «M. Ayat est un expert incontesté dans son domaine de compétence, qui apportera beaucoup à l'action du Bureau du Procureur en renforçant et en consolidant la coopération avec la région Moyen-Orient et Afrique du Nord», a déclaré le procureur Bensouda, cité dans le communiqué.

M. Ayat a exercé les fonctions de conseiller juridique principal du procureur du Tribunal pénal international pour le Rwanda dont il a également été le représentant personnel auprès du gouvernement et du corps diplomatique rwandais. En 2008, il a été élu membre du Comité des droits de l'homme de l'Organisation des Nations Unies.

En outre, il a participé à un projet international de recherche sur les conflits, les persécutions et la justice au lendemain d'un conflit, pour lequel il était chargé de l'Afrique du Nord, précise le communiqué, ajoutant qu'il a également contribué à la rédaction des codes types de justice pénale transitionnelle de l'ONU en qualité d'expert du monde arabe et islamique.

Le nouveau conseiller est l'auteur de nombreuses publications, notamment des ouvrages et des articles sur le droit pénal, la procédure pénale et la criminologie. Il dispense régulièrement des formations à des avocats originaires de la région MENA sur les thèmes de la justice pénale internationale et des droits de l'homme.

Les conseillers spéciaux nommés auprès du bureau du procureur jouissent d'une grande notoriété dans leur domaine d'expertise et donnent leur avis sur la formation, les politiques et les procédures à suivre et les arguments juridiques à présenter aux chambres, à la demande du procureur ou de leur propre initiative.

Ils travaillent à titre bénévole et, comme tous les membres du personnel de la CPI, sont tenus par une clause de confidentialité.

2ème colloque national sur les violations des droits de l'Homme

La rencontre aura lieu les 17, 18 et 19 mai prochain 6&2/15

Le temps du bilan pour l'Instance du suivi des recommandations du 1er colloque national sur les violations des droits de l'Homme, a sonné. En effet, l'Association marocaine des droits humains, l'Organisation marocaine des droits humains et le Forum marocain pour la vérité et la justice, qui composent cette instance, comptent rendre compte du travail effectué depuis qu'elle a été chargée de sa mission. Une tâche qui ne semble pas être de tout repos puisque, comme l'a précisé Mostafa EL Manouzi, président du FMV le verre est à moitié plein, le champ des droits de l'Homme ayant été riche aussi bien en violations qu'en acquis. L'instance franchit un nouveau pas en organisant une rencontre avec les mouvements des droits humains et les médias. L'occasion d'annoncer la tenue du 2ème colloque national les 17, 18 et 19 mai prochain. En attendant, les membres de l'instance vont multiplier les rencontres avec les membres de la société civile à travers des rencontres régionales, afin de recueillir leurs propositions (Ouarzazate, Khénifra, Laâyoune et Al Hoceima). Ces rencontres se clôtureront par l'organisation d'une conférence nationale le 6 mai prochain.

D'aucuns seront tentés de dire que l'instance a été lente à réagir pour annoncer l'organisation d'un deuxième colloque. Les organisateurs s'en défendent. Selon eux, depuis 2001, le pays a connu de nombreuses mutations en matière des droits de l'Homme et d'autres événements politiques dont il fallait tenir compte. Maintenant le projet est fin prêt. Il est temps de faire la part des choses afin de marquer une rupture avec un passé marqué par de graves violations des droits de l'Homme et pour que plus jamais cela ne se reproduise. « Nous continuerons à militer pour que l'Etat veille à la mise en application des recommandations de l'IER », n'ont pas manqué de préciser les membres de l'instance. Et d'ajouter «Tous les gouvernements qui se sont succédé ne se sont jamais sentis concernés par les violations graves des droits de l'Homme. D'ailleurs on ne décèle aucun signe à ce sujet dans le programme gouvernemental actuel».

Quant à la plateforme du 2ème colloque, elle sera basée sur les recommandations du premier colloque qui a eu lieu en 2001 et sur celles de l'Instance équité et réconciliation (IER). Il y sera tenu compte également du rapport officiel du Conseil consultatif des droits de l'Homme relatif à la mise en œuvre des recommandations de l'IER ainsi que les résultats du règlement réalisé dans les domaines de la vérité, de la réparation individuelle et la réparation du préjudice ayant touché certaines régions.

Par ailleurs, les membres de l'instance ont insisté sur le fait que tout au long de la préparation des travaux de ce colloque ils ont privilégié le consensus pour la prise de leurs décisions. La concertation a été de mise avec tous les autres intervenants. Une approche qu'ils ont adoptée pour établir, sous l'égide des secrétariats nationaux, l'ébauche des documents destinés à être soumis au 2ème colloque.

Quid des thèmes retenus pour cette rencontre nationale ? Bien évidemment l'accent sera mis en premier lieu sur la réparation du préjudice individuel et celui ayant touché certaines régions. La présentation d'excuses officielles et publiques, la conservation de la mémoire et des archives ainsi que la redevabilité seront également évoquées. Le débat portera par ailleurs sur la mise en œuvre des droits et libertés constitutionnels et sur la conformité de l'arsenal juridique national avec les dispositions de la Constitution et le droit international des droits de l'Homme. L'ordre du jour comportera indéniablement la mise en place d'une stratégie nationale visant à mettre fin à l'impunité, ainsi qu'une stratégie sur la gouvernance sécuritaire et l'éducation sur les droits humains. Le suivi de la mise en oeuvre des recommandations du 2ème colloque sera aussi au menu de cette rencontre.

Nezha Mounir

Colloque

68273

La commission régionale des droits de l'Homme de Rabat-Kénitra organise, samedi au siège du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) à Rabat, un colloque sous le thème « La diffusion de la culture des droits de la femme...fondement solide des valeurs de dignité, de liberté et d'égalité », à l'occasion de la célébration de la Journée internationale de la femme.

Cette commission couvre les villes de Rabat, Salé, Skhirat, Temara, Kénitra, Khémisset, Sidi Kacem et Sidi Slimane.